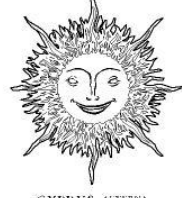




PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



CYPRUS AETERNA
HOUSE OF REPRESENTATIVES
of the Republic of Cyprus

المنتدى البرلماني
حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

مجلس النواب
لجمهورية قبرص

الندوة البرلمانية المشتركة
18-19 فبراير (شباط) 2011
نيقوسيا، قبرص

"انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – المسؤوليات والتحديات والفرص لدول الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا"

المنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
مجلس النواب لجمهورية قبرص

توصيات للبرلمانيين حول الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا، بمشاركة أعضاء برلمانات من الكاميرون وكولومبيا وقبرص وسيراليون والسويد .

يشكل الانتشار والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا رئيسا للتنمية والديمقراطية والأمن في
أجزاء عديدة من العالم، وبهذا فهو مصدر قلق جدي للبرلمانيين في أنحاء العالم. أصبح الأمن البشري شاغلا ملحا للعديد
من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمثل العدد المتزايد للأسلحة الصغيرة المتداولة تهديدا للأفراد والمجتمعات
في الحياة اليومية. تشير التقديرات إلى أن 80 % من قرابة 50 – 90 مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة هي في أيدي
المدنيين .

يوظف البرلمانيون بدور أساسي في جميع جوانب الجهود المتعددة الأبعاد المطلوبة لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة
وللمعضلة المعقدة لانتشار الأسلحة الصغيرة. تزيد الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مخاطر
وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتتطلب جهودا ملتزمة من قبل المجتمع الدولي في الدبلوماسية الوقائية والالتزام بالقانون
الدولي.

اجتمعنا نحن، البرلمانيون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن الكاميرون وكولومبيا وقبرص وسيراليون
والسويد، سوية مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف التي تشعر بالقلق من العنف وتبعات انتشار الأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وأتيحت لنا الفرصة لمناقشة بعض الجوانب التي تحتاج إلى نهج تعامل برلماني
أكثر قوة.

نؤمن أن تطبيق برنامج الحد من التسلح ونزع السلاح بما فيه سياسة الأسلحة الصغيرة على المستوى الوطني وعلى
المستوى الدولي أيضا له أهمية بالغة في تعزيز الأمن والسلام الجماعيين، وأن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة يتطلب
نهجا عالميا منسقا ومتعدد القطاعات .

نوجه التوصيات التالية لزملائنا البرلمانيين وللحكومات :

حول إصلاح قطاع الأمن (SSR)

- الإسهام في إعداد إستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن وبالتالي تقوية قطاع الشرطة وقوى الأمن الأخرى على وجه الخصوص؛
- تحسين الإشراف على قطاع الأمن بوضع آليات برلمانية مناسبة؛
- حث الحكومات على تقديم تقاريرهم الوطنية إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) في إطار برنامج الأمم المتحدة للعمل (UNPoA).
- حث الحكومات على تنظر في إنشاء لجان وطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW)، كخطوة أولى نحو تطوير وتنفيذ وطني للحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

حول المعاهدات الدولية

- تشجيع التصديق والتطبيق المحلي للمواثيق الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة مثل بروتوكول الأسلحة النارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛
- تشجيع تطوير المزيد من الاتفاقيات الدولية، وخصوصا على مستوى الأمم المتحدة، لمعالجة العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة؛
- المناشدة والحث على عقد اتفاقية أقوى وأكثر شمولية من اتفاقية تجارة الأسلحة (ATT) لتحسين الإشراف على الحد من الأسلحة والإشراف على التجارة الدولية في الأسلحة؛
- الدعوة لحضور أقوى للبرلمانيين في الوفود الوطنية إلى المؤتمرات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية للمفاوضات ذات العلاقة بجدول أعمال الأسلحة الصغيرة؛
- حث الترويج للتعاون بين المناطق والمنظمات الدولية المختصة للسعي لإستراتيجيات تهدف إلى معالجة تهديدات العنف المسلح وإقرار الدور الأساسي للبرلمانيين والبرلمانيين في هذا الصدد؛

حول إدارة مخزونات الأعتدة التقليدية

- التسليم بالمخاطر والتهديدات التي تحملها المخزونات الأعتدة التقليدية غير الآمنة تجاه الأفراد والجماعات والمجتمع؛
- التسليم بالأثر السلبي والخطير لمخزونات الأعتدة التقليدية غير الآمنة تجاه الأرواح وسبل العيش والإسكان والتنمية؛
- تشجيع تنمية وتطبيق وإنفاذ التشريعات الوطنية المدعومة بسياسات عملياتية فعّالة لضمان الإدارة الفعّالة مخزونات أمينة وكفؤة للأعتدة التقليدية الفائضة؛
- التوصية بالتعاون الدولي لتحسين السيطرة على المستويين الوطني والعالمي المتعلقة بتراكم الفائض من مخزونات الأعتدة التقليدية وتدميرها لتجنب مخاطر السرقة والفقد والانفجار والتلوث؛
- تشجيع البرلمانات والحكومات التي أقرت تشريعات وطنية مناسبة حول مخزونات الأعتدة التقليدية، لمشاركة خبراتهم مع دول أخرى، وبهذا تسهم في التطبيق الفاعل لبرنامج عمل الأمم المتحدة حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

حول تحسين العمل البرلماني والتقدم بجدول الأعمال السياسي حول الأسلحة الصغيرة

- الدعوة إلى طلب إشراف برلماني أفضل من قبل الحكومات المعنية في مجال الأمن والدفاع لتعزيز الشفافية وتقوية المشاركة البرلمانية؛

- اقتراح إصدار تشريعات من الحكومات المعنية لخلق الانسجام بغرض التكامل الوطني والإقليمي والدولي للتشريعات الوطنية حول الأسلحة الصغيرة؛
- حث الحكومات المعنية على تحسين التشريعات من خلال دمج كل من بعدي الحد من الأسلحة ونزع السلاح؛
- العمل ضمن الدوائر الانتخابية البرلمانية لرفع الوعي حول الخطر الذي تمثله الأسلحة الصغيرة ومخزونات الأعتدة التقليدية؛
- الإقرار بأهمية طرح المواضيع ذات العلاقة بالأمن البشري على النقاش الشعبي؛
- نشر مفهوم منع العنف وحظر الانتشار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع قطاعات المجتمع؛
- التفاعل مع المجتمع المدني لتقييم طبيعة انتشار الأسلحة الصغيرة.